دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل ظاهرة اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	مكاوي، نجلاء سعيد
المجلد/العدد:	مج 9, ع 35
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	يوليو
الصفحات:	199 - 202
رقم MD:	339512
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الانتخابات، أمريكا اللاتينية، الأحوال السياسية، اليسار السياسي، المعارضة السياسية، الأحزاب السياسية، التعديلات الدستورية، الديمقراطية، الإشتراكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/339512

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل ظاهرة اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية

نجلاء مكاوي

باحثة دكتوراه في الشئون الأمريكية

ازداد الجدل ، وتضاربت التحليلات ، وتباينت المفاهيم ، حول ما ظهر في العقد الأخير على مسرح السياسة الأمريكية اللاتينية ، وسُمي بـ اليسار الجديد ، في أعقاب الانتصارات المدوية لقادة يساريين ، في الانتخابات الرئاسية في عدة دول أمريكية لاتينية ، بداية من عام ١٩٩٨ ، بوصول شافيز إلى الحكم في فنزويلا ، وانتهاء بنجاح موريسيو فونز في الانتخابات السلفادورية ٢٠٠٩. فأصبح هناك ضرورة ملحة لتفسير هذه الظاهرة ، ودراستها ، والوقوف على مدى نجاحها كتجربة ثم حكم جديدة ، سادت أكبر وأهم دول القارة اللاتينية ، وذلك من حيث التزاماتها الثورية الاشتراكية التي صعدت على أرضيتها ، ومدى الاختلاف بين هذه الأنظمة في ممارساتها الديمقراطية ، وبرامجها الإصلاحية في بعض الدول ، والثورية في بعضها الآخر. وهل هي في حقيقتها نظم اشتراكية بالمفهوم الكلاسيكي ، أم أنها أنظمة استحدثت نوعاً جديداً من الاشتراكية ، دعته اشتراكية القرن الواحد والعشرين ، وأطلق عليه اليسار الجديد كمسمى تمييزي عن اشتراكية القرن الماضي ، وعن القوى اليمينية التي حكمت القارة لعشرات السنين.

أولا تم اليسار الجديد... إشكالية المفهوم :

اليسار الجديد الموجود حالياً على رأس أنظمة الحكم الأمريكية اللاتينية ، لا يتشابه في أيديولوجيته ورؤاه وسياساته مع حركة اليسار الجديد ، التي ظهرت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ، ووصلت إلى ذروتها في أواخر الستينيات ، وتراجعت في السبعينيات ، وبرز تطورها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي حركة ماركسية محدثة ، افتقرت إلى النظام ، نشاطاتها كانت غير منسقة ، وتبناها الماركسيون المعارضون للتسلط الفاشي ، والقمع الحزبي، وعدم احترام الدول الاشتراكية لحقوق الإنسان. وكانت أمريكا اللاتينية في هذه الحقبة لا يوجد بها دولة ماركسية واحدة، سوى كوبا ، وتراجع المد الشيوعي فيها ، نتيجة لنشاطات المخابرات المركزية الأمريكية داخل هذه البلاد ، كما دعمت الولايات المتحدة الديكتاتوريات ، وحرصت على إسقاط أية حكومة تتبنى سياسات اشتراكية ؛ فأصبحت الحركات المسلحة هي الوجه الوحيد للثورة عن طريق القوة والعنف.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وسقوط الشيوعية الدولية ، لم ينحسر فقط النشاط الشيوعي في القارة ، بل انحسر أيضا الاهتمام الأمريكي الشمالي بها ، ثم بدأت الولايات المتحدة في الترويج لسياسات الليبرالية الجديدة في دول القارة فترة الثمانينيات . آنذاك ، شهدت البلاد اللاتينية تغيراً في توجهات وأيديولوجيات السياسيين والمفكرين ، وتفاعل اليساريين منهم في داخل الأحزاب الأخرى ، حتى تنامت قوتهم ، برؤى وفكر جديد ، مغاير للفكر الاشتراكي القديم ، الذي أذن انهياره بولادة تقييم مختلف للاشتراكية. وظهرت حركات اجتماعية ، نشأت كنتيجة لتداعيات السياسة الليبرالية الجديدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

اشتراكية القرن الواحد والعشرين ، مختلفة إلى حد كبير عن الاشتراكية التي سادت في القرن الماضي ، ويتحدث عنها أصحابها بأنها ليست ثورة تقودها أقلية ، وتفرض ديكتاتورية البروليتاريا ، وتجعل من أيديولوجيتها الفئوية الأيديولوجيا الوحيدة والمفروضة على المجتمع ، لكنها اشتراكية تتعلم من أخطاء الماضي ، وتحاول تفادي

هذه الأخطاء وهي تنتقل بالمجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية. هذا التوصيف لا يعني أن كل الأنظمة اليسارية الجديدة الحاكمة اليوم في أمريكا اللاتينية ، تقف على أرضية واحدة ، وتتبنى سياسات متماثلة ، فعلى الرغم من أن قادة اليسار الجديد تضمن برنامجهم الانتخابي الوعود بتنفيذ كل ما جاء به مفهوم الاشتراكية ، من حيث التناسب في الدخول ، وتوزيع خيرات المجتمع على أفراده ، والعدالة ، وحماية موارد الدولة وإدارتها لصالح الشعب ، لكن سياسات بعض هؤلاء القادة اختلفت بعد الوصول إلى الحكم ، ولم تطبق لا اشتراكية قديمة ولا جديدة ، وأبرز مثال على ذلك ، لولا دا سيلفا ، رئيس البرازيل ، فعلى الرغم من أن سياساته نقلت البرازيل إلى مصاف أكبر الاقتصاديات في العالم ، فإنه خذل اليساريين الجدد ، ولم يعد اشتراكياً بالمفهوم الجديد ، واعتُبرت سياساته استمراراً لسياسات الليبرالية الجديدة.

أيضاً ، نستور كيرشنر ، البيرونستي الذي حكم الأرجنتين ، واقتصادها مثقل بالديون للمؤسسات الدولية ، فإن سياساته الاقتصادية تشابهت مع نظيره البرازيلي ، واستمرت زوجته كريستينا كريشنر عل نهجه ، عقب توليها الرئاسة بعد زوجها . و قد سُمي هؤلاء ، بالإضافة إلى ميشيل باشيليه ، رئيسة شيلي ، عن الجناح المعتدل للحزب الاشتراكي القديم ، وتاباري فاسكويز ، رئيس الأوروجواي، باليسار الإصلاحي والمعتدل. إصلاحي ، لأنه لا يسعى للتغيير والثورة و إسقاط المؤسسات السياسية والاجتماعية للوصول إلى المجتمع الاشتراكي ، لكنه يتبنى النهج الإصلاحي في إطار المجتمع الرأسمالي ، وعن طريق إصلاحات جزئية ، وهو يسار معتدل لمواقفه المعتدلة من الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها تجاه القارة اللاتينية.

أما التيار الآخر في الأنظمة اليسارية الجديدة في أمريكا اللاتينية ، فهو اليسار الشعبوي أو الراديكالي ، الذي تتقدمه فنزويلا بزعامة شافيز ، وهو المتبني بوضوح لما يسميه اشتراكية القرن الواحد والعشرين ، داعياً إلي الثورة والتغيير عن طريق ملكية الدولة لكل القطاعات ، كخطوة رئيسية في طريق الانتقال إلى مجتمع اشتراكي حقيقي ، ولكنه مجتمع تعددي ديمقراطي. هذا التيار يناهض الليبرالية الجديدة ، والنفوذ الأمريكي الشمالي على الأراضي اللاتينية ، بعنف شديد. وينضم إلى شافيز ، إيفو مورالیس ، رئيس بوليفيا، ودانيال أورتيجا حاكم نيكاراجوا، عن جبهة التحرير السندينية ، والرئيس الإكوادوري، رافاييل كوريا.

تبقى إشكالية أخرى ، وهي : هل هذه الأنظمة ديمقراطية بالفعل ، خاصة الراديكالية منها ، أم أنها تتشدق بالديمقراطية كوسيلة للوصول ثم البقاء في السلطة ؟ وما هي أسباب اتهامها بأنها أنظمة ديكتاتورية سلطوية ترسخ سلطة الفرد ، وتتشابه إلى حد كبير مع الأنظمة الشمولية؟

ثانياً: ديمقراطية أم استبدادية شمولية ؟

طرحت التعديلات الدستورية التي قام بها عدد من قادة اليسار الجديد في أمريكا اللاتينية ، الكثير من التساؤلات حول أهداف هؤلاء القادة ، وحقيقة الموقف السياسي هناك ، فقد كان المسبب الرئيسي لحركة التعديلات الدستورية في كل من فنزويلا وبوليفيا والإكوادور، هو حل مشكلة مدة تولي الحكم في هذه الدول ، التي لم تكن لتحل إلا بتعديل دستوري ، يعطي الفرصة لقادة هذه الدول لتولي الحكم مرات عديدة ، الأمر الذي أدى إلى اتهامهم بالدكتاتورية ، وترسيخ حكم الفرد الواحد.

فبالنسبة لفنزويلا فقد منحت الجمعية الوطنية لشافيز صلاحية لإصدار مراسيم رئاسية دون الحاجة للعودة للجمعية للموافقة عليها ، وأقر شافيز ٢٦ مرسوماً رئاسياً، زادت من تحكم الدولة في مجالات عدة ، كالقوات المسلحة، والإدارة العامة، والإنتاج الزراعي. ونظام التأمين الاجتماعي ، الأمر الذي أثار المعارضة التي

اعتبرت هذه القوانين بمثابة مركزة للعديد من الأمور في يد السلطة المركزية ، كما وصف البعض هذه السياسة بـ الدولتية.

لكن شافيز وأنصاره رأوا فيها خطوة نحو التقليل من دور الدولة ، والبدء في تطوير المجالس العمومية لتأخذ دوراً فعلياً اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً ، وتتسلم إدارة هذه القطاعات التي سيطرت عليها الدولة ، والتي كانت بالفعل في يد البورجوازية ، وبيروقراطية الولايات ، فجاءت هذه المراسيم لتخلصها من حكم الأوليجارشية . كما أن هذا الدستور درست شرعيته ، وأعطته الموافقة أعلى هيئة دستورية ، وقدم للجمعية الوطنية لمناقشته والتصويت عليه.

في بوليفيا ، حيث الرئيس الذي يمثل حالة غير مسبوقة في تاريخ قارة أمريكا اللاتينية قاطبة ، إيفر مورااليس ، أول حاكم من السكان الأصليين ، فالأمر مختلف بعض الشيء في بلاده ، على الرغم من أنه تصنيفياً ، يدخل في إطار اليسار الراديكالي ، فإن ظروف بلاده شديدة الفقر ، وتزايد قوى المعارضة ضده ، تجعلنا نقرأ تعديلاته للدستور قراءة مختلفة ، وإن كانت تأتي في سياق التعديلات الدستورية لقوى يسارية تحاول بكافة الوسائل البقاء في السلطة ، ومد النهج الاشتراكي للوصول بالثورة الاشتراكية الجديدة إلى جسر الأمان. ففي استفتاء شعبي في يناير ٢٠٠٩ ، صوت ٦١،٩٧ تح لصالح دستور بوليفيا الجديد الذي أعلنت عنه حركة التحول إلى الاشتراكية بزعامة مورااليس ، ويضمن الدستور الجديد في عدد من القوانين حقوق العمال ، من حيث الرواتب ، وظروف العمل ، وحقوق السكان الأصليين الذين يشكلون ٦٣ تح، وعانوا لسنوات طويلة من التهميش والاستغلال. ويمنح الدستور الجديد الحكومة حق السيطرة على المصادر الإستراتيجية في الدولة لتحولها للصالح العام ، أما ما يعتبره البعض الأهم في هذه التعديلات هو : منح مورااليس حق الترشيح لمدة أخرى في الانتخابات الرئاسية.

في الإكوادور، فاز رافاييل كوريا في انتخابات إبريل ٢٠٠٩ للمرة الثانية ، وبفوزه فإنه سيبقى في السلطة حتى عام ٢٠١٣، مبدئيا ، هذا الفوز الذي أتى على خلفية التعديلات الدستورية في الإكوادور، فقد ذهب أكثر من ١٠ مليون إكوادوري في ٢٦ أبريل ، في ظل دستورهم الجديد ، لاختيار من يمثلهم رئاسياً وتشريعياً وبلدياً. وقد منح الدستور الجديد أي شخص إمكانية إعادة ترشيح نفسه للانتخابات لفترتين متتاليتين. ووافق عليه الشعب في استفتاء عام في أواخر ٢٠٠٨ ، بنسبة ٦٣،٩ تح من الإكوادوريين، كما أن هذا الدستور زاد من سيطرة الدولة على الاقتصاد ، بما في ذلك الثروات الطبيعية ، وخاصة النفط. والتشابه بين دستور الإكوادور الجديد والدستور الفنزويلي ، أن كليهما يجيز للدولة مصادرة الأملاك الخاصة لأجل الصالح العام ، كما أنه لم يعرض مباشرة على الاستفتاء ، بل ناقشه المواطنون بشكل واسع ، ولفترة زمنية كافية لفهم ما جاء فيه.

كان حلفاء كوريا قد اقترحوا عليه في يوليو ٢٠٠٨ ، دستور جديد يعزز من سلطات الرئيس ، ويحل مشكلة فترة الرئاسة ، ويوسع حدود تأثير كوريا على الاقتصاد ، والكونجرس، والقضاء ، فكوريا الاقتصادي الذي تولى منصبه متعهداً محاربة النخب السياسية والتجارية ، أصبح في أشد الاحتياج إلى دستور جديد ، لحماية نفسه من هجمات الكونجرس ، وسيطرة السلطة القضائية ، التي أطاحت بالعديد من أسلافه.

على الجانب الآخر، فإن اليسار الإصلاحي المعتدل ، لم يحاول بعد ، إجراء تعديلات دستورية لتمديد فترة الحكم ، كما هو الحال في الجناح الراديكالي ، ففي الأرجنتين انتقلت السلطة من نستور كريشنر إلى زوجته كريستينا كريشنر، انتخابياً ، من خلال صناديق الاقتراع ، في انتخابات أكتوبر ٢٠٠٧، وقد استمرت في إتباع سياسة زوجها ، الذي رفض إعادة ترشيح نفسه مرة أخرى ، رغم ما أنجزه في الاقتصاد الأرجنتيني عقب تسلمه

السلطة ، وتسلمه اقتصاداً منهاراً.

أما في البرازيل ، فالزعيم القائد لليسار الإصلاحي ، ولأكبر دول القارة ، لولا دا سيلفا، لم يعلن بعد ، عن نيته في تعديل الدستور ، ليرشح نفسه للمرة الثالثة في انتخابات الرئاسة ، ولكن الكثير من التوقعات تؤكد أنه لا مفر من ذلك ، خاصة بعد تدهور الحالة الصحية لديلما روسيف ، كبير موظفي الرئيس ، التي اختارها لتخلفه في الانتخابات الرئاسية القادمة ، ورغم تأكيدات الأطباء بأن احتمالات شفائها كبيرة ، إلا أن ذلك جعل لولا في مواجهة تساؤلات يومية حول إذا ما كان سيرشح شخصية بديلة لديلما ، أم أنه سيقوم بتعديل الدستور، ليسمح له بالترشيح لولاية ثالثة.

يبدو جلياً ، أن حركة التعديلات الدستورية الأخيرة ، اتُّخذت ذريعة لوصف الأنظمة اليسارية الجديدة في القارة ، بأنها أنظمة شمولية كليانية ، تقوم على أساس الهيمنة الكلية على كافة النشاطات ، وتتشابه مع الأنظمة السلطوية لحد كالنظام الفاشي ، أو السوفييتي . ولكن يجب هنا التفريق بين الأخيرة ، و بين اليسار الأمريكي اللاتيني الجديد ، فالأنظمة الشمولية قامت على أيديولوجية شمولية ، وحزب وحيد يتبنى ويأخذ على عاتقه هذه الأيديولوجية ، ويسيطر عليه ديكتاتور، وبوليس سري ، ومراقبة احتكارية لوسائل الاتصال الجماهيري ، وكل التنظيمات بما فيها الاقتصادية. وهذا يتناقض إلى حد كبير مع الأوضاع القائمة في دول اليسار الجديد ، خاصة اليسار الراديكالي ، فلا وجود لحزب واحد ، ولاسيطرة شاملة على وسائل الاتصال الجماهيري ، وخضوع القطاع الاقتصادي لملكية الدولة ، هو في إطار التوجه الاشتراكي لهذه الأنظمة ، للتحول إلى مجتمع اشتراكي ديمقراطي ،أو اشتراكي بمفهوم ، ومقومات، وآليات، اشتراكية القرن الواحد والعشرين.

أما عن مد فترة الولاية ، كنقطة رئيسية في التعديلات الدستورية، والاتهام المنصب حول تعارض ذلك مع النظم الديمقراطية ، التي تفرض حدوداً على عدد المرات التي يجوز لرؤساء الدول أن يتولوا فيها الحكم ، والتأكيد على أن ترك فرد واحد على رأس السلطة التنفيذية ، لفترات غير محددة ، هو من سمات النظم الاستبدادية ، فيمكن مقابلة ذلك ، بأن هذه التعديلات مُررت بموافقة الشعب ، عن طريق استفتاءات نظيفة ، وبطرق غير مشكوك في دستوريتها ، والشعب عندما يصوت لصالح تعديلات من هذا النوع ، فإنه يكون على قناعة أن المسألة ليست في تغيير الأشخاص في حد ذاتهم ، فقد تتغير الشخصية ويستمر النهج . ودول الاتحاد الأوروبي منها ١٧ دولة لا تفرض حدوداً على عدد الولايات لقادتها ، مثل ألمانيا، وإيطاليا، والسويد ، والدنمرك ، وهولندا ، وأسبانيا ، وبلجيكا ، ففي تلك الدول ، وباختلاف نظام الحكم فيها ، يحق لرئيس السلطة التنفيذية الاستمرار في منصبه ، طالما يحصل على التأييد الشعبي الكامل.

هذا هو فصل القول ، فالأنظمة اليسارية الجديدة في أمريكا اللاتينية ، وصلت إلى الحكم ، واستمرت فيه ، برغبة وتأييد شعوبها ، وبانتخابات تضرب لنا مثلاً جديراً بالاحترام في الشفافية والنزاهة ، وأي نظام حكم في أي مكان ، يقوم على اختيار شعبي حر، وينصاع للإرادة الشعبية ، لا يمكن وصفه تحت أي تقييم أو تنظير بأنه استبدادي أو شمولي.